

وجهات نظر سريعة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN)

الجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-3) من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي

تعد المفاوضات والتأطير الحاليين الخاصين باتفاقية المواد البلاستيكية المستقبلية فرصة لتناول صحة الإنسان والبيئة وحمايتهما من الآثار الضارة للمواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها. سيتطلب هذا الشأن وضع أحكام رقابية قوية وملزمة قانوناً تدعو إلى القضاء على المواد الكيميائية السامة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية، بالإضافة إلى كشف إلزامي متاح للجمهور بشأن المواد الكيميائية المستخدمة في المواد البلاستيكية.

تعتبر المواد البلاستيكية مزيجاً من المواد الكيميائية والكربون. حيث من المعروف أن **الآلاف** من هذه المواد الكيميائية تعد مواد كيميائية مثيرة للقلق، وأما بالنسبة إلى باقي المواد فهناك نقص حاد بالبيانات. علاوة على ذلك، وفيما يخص المستخدمين وقطاع إدارة النفايات، فإن البيانات تعد محدودة، وفي معظم الحالات لا توجد بيانات أصلاً، بشأن التركيب الكيميائي للمواد والمنتجات البلاستيكية. إن غياب الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر بالإضافة إلى محدودية البيانات تعني أنه لا يمكن اعتبار أي مادة بلاستيكية على أنها آمنة وذلك لأنه ليس بالإمكان معرفة فيما إذا كانت تحتوي مواد كيميائية سامة. تعد تلك الثغرات عقبات أساسية لتحقيق اقتصاد دائري آمن.

أثناء الجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في نيروبي، سينظر المندوبون في هيكل المسودة كأساس يستند إليه في النقاشات والمفاوضات. كما سيقرون بشأن التفويض الخاص بالوثائق التي سيجري تجهيزها ما بين الجلستين الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، بالإضافة إلى أي أعمال أخرى يجري طلبها ما بين الجلستين.

الرسائل الأساسية للجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

فيما يخص المفاوضات القادمة، توصي الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بما يلي:

- يجب أن تركز الاتفاقية المستقبلية على تفادي التلوث البلاستيكي المستقبلي على امتداد دورة الحياة وذلك من خلال التقليل التدريجي لإنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها وعدم الترويج لحلول مزيفة (إعادة التدوير) فشلت في تحقيق أي نجاح على مدى عقود.
- يجب أن تقر الدول الأعضاء بهيكل المسودة على أنه نقطة البداية للمفاوضات وأن تتخبط في نقاشات بشأن توضيح طبيعة الالتزامات وتحسين النص.
- يجب أن تركز الدول الأعضاء على تحديد التدابير الرقابية ووسائل التطبيق بشكل أكثر دقة، وذلك عوضاً عن إعادة فتح باب النقاش حول نطاق الاتفاقية. حيث سبق وأن تم تحديد النطاق في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 15/4 والذي يشمل كامل دورة الحياة ولا يتطلب مزيداً من التحديد.
- يجب على الدول الأعضاء الاحتفاظ بالأحكام التي تغطي المواد الكيميائية، بما في ذلك المونمرات والبوليمرات، في الاتفاقية وكذلك الأحكام ذات الصلة بشأن الانبعاثات والتجارة والشفافية. يجب على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن توفر تفويضاً للعمل ما بين الجلسات من أجل إنشاء قائمة أولية للمواد الكيميائية المثيرة للقلق، بما في ذلك المونمرات والبوليمرات، يتم إدراجها في ملاحق الاتفاقية، ويرافق ذلك المعايير الخاصة باختبارها.
- يجب أن تحتفظ الدول الأعضاء بالملاحق وتوفر تفويضاً للأعمال ما بين الدورات بشأن مواصلة تطويرها، وذلك لأنها تعد آليات مناسبة تقدم المرونة اللازمة للتأقلم مع المعرفة والابتكارات والتحديات المستقبلية.
- يجب أن تركز التدابير الرقابية على تقليل إنتاج المواد البلاستيكية وتصميم المواد البلاستيكية بحيث تكون خالية من المواد السامة. تميل بعض أجزاء هيكل المسودة نحو اعتبار إعادة التدوير على أنه حل، ويعد ذلك غير مناسب كونه يتجاهل التأثيرات الخطيرة الكبيرة المرتبطة بإعادة التدوير، بما في ذلك تعرض العمال إلى مواد كيميائية سامة وانبعاث مواد بلاستيكية ميكروية أثناء عمليات إعادة التدوير وتوسع انتشار المواد الكيميائية السامة في المنتجات المصنوعة من مواد بلاستيكية معاد تدويرها.

اعتبارات تنظيمية

القواعد الإجرائية

تتنبأ مذكرة السيناريو الخاصة بالجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية أنه سيستمر تطبيق القواعد الإجرائية بشكل مؤقت. حيث لم يتم تخصيص وقت محدد للوصول إلى اتفاقية نهائية بشأن القواعد الإجرائية. ولكن من غير المعتاد أن تجري مفاوضات كاملة دون قواعد إجرائية متفق عليها، وقد شددت بعض الدول الأعضاء فيما سبق على أهمية التوصل إلى قواعد متفق عليها من أجل المفاوضات. وبالتالي، من الممكن أن تجري إثارة مسألة القواعد الإجرائية في بداية المفاوضات. ومن المهم بالنسبة إلى كافة الدول الأعضاء أن تكون جاهزة لضمان ألا يأخذ هذا الموضوع وقتاً على حساب المفاوضات الخاصة بالمحتوى، وذلك من خلال عدم إعادة فتح مواضيع سبق وأن جرت مناقشتها بإسهاب والتوافق عليها في حزيران/يونيو من عام 2022 في اجتماع الفريق العامل مفتوح العضوية (OEWG) في داكار واجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية السابقة. وأما بالنسبة للقواعد الإجرائية الخاصة بالجلسات السابقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية والتي تم استخدامها في مفاوضات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (MEAs)، فلا ينبغي تعديلها ما لم يكن هناك سبب واضح للقيام بذلك استناداً إلى نتائج سلبية جرى تقديمها.

هيكل المسودة (UNEP/PP/INC.3/4)

يعد هيكل المسودة نقطة انطلاق متوازنة لبدء المفاوضات الخاصة بالجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية وذلك لأنه يعكس مجموعة متنوعة من وجهات النظر تم طرحها في الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية. ولكن هذه المسودة تحتوي على جوانب إيجابية وسلبية يتوجب مناقشتها وتحسينها أثناء المفاوضات. بما أن المواد البلاستيكية تتكون من مواد كيميائية وكرتون، وبما أنه جرى تحديد العديد من تلك المواد الكيميائية على أنها مواد كيميائية مثيرة للقلق، فإنه من الملائم أن تجري الإشارة إلى تلك المواد الكيميائية ضمن أحكام متعددة في المسودة. يجب أن تقر الدول الأعضاء بهيكل المسودة كنقطة انطلاق للمفاوضات والعمل نحو الاتفاق على تدابير الرقابة التي سيتم تضمينها في المسودة. يمكن أن تمنح لجنة التفاوض الحكومية الدولية تفويضاً لرئيسها لإنشاء مسودة أولى للجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية استناداً إلى هيكل المسودة والنقاشات أثناء الجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

القسم 1

يحتوي هذا القسم على خيارات فيما يخص الهدف. كما يحتوي على مواضع للدعاية والتعريفات والمبادئ والنطاق.

الهدف

سيكون هدف الصك شأناً أساسياً فيما يخص تفسيره. يوفر هيكل المسودة خيارين للهدف من الاتفاقية. وعلى الرغم من أن كلا الهدفين يذكران حماية صحة الإنسان والبيئة، فإن الخيار الأول يوفر حماية أقوى. ولكن ليس هناك ضرورة لذكر البيئة البحرية على وجه التحديد ضمن الهدف لأن ذلك مشمول بالفعل من خلال مصطلح "البيئة".

علاوة على ذلك، سيكون من المناسب توضيح أن الاتفاقية تغطي كامل دورة حياة المواد البلاستيكية، كما ينص القرار، وذلك من خلال دمج الخيار 1 والخيار الفرعي 1.2، "استناداً إلى مقارنة شاملة تتناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية". بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد بالنسبة إلى الهدف أن يجري ذكر مبدأ التحوط، كما هو الحال في معاهدة ستوكهولم، وذلك لأن مبدأ التحوط يمكن أن يكون عاملاً هاماً في توجيه قرارات لجنة التفاوض الحكومية الدولية والهيئة الرئاسية للاتفاقية.

يمكن عندها أن ينص الهدف على ما يلي: "يتمثل الهدف من هذا الصك في القضاء على التلوث البلاستيكي وحماية صحة الإنسان والبيئة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية، مع أخذ مبدأ التحوط في عين الاعتبار".

النطاق

سبق وأن جرى تحديد نطاق الاتفاقية في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 15/4 على أنه يشمل كامل دورة حياة المواد البلاستيكية. وبالتالي، ليس هناك حاجة لمزيد من النقاشات. سيتم تحديد النطاق بشكل أدق من خلال تدابير الرقابة في الاتفاقية، ويجب أن يشمل ذلك الرقابة على المواد الكيميائية في كافة مراحل دورة الحياة ذات الصلة.

المبادئ

أشار قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 15/4 أنه يجب أخذ مبادئ ريو للبيئة والتنمية في عين الاعتبار. ومن ضمن تلك المبادئ، فإنه من الضروري تضمين ما يلي على وجه التحديد: مبدأ التحوط ومبدأ الملوث هو من يدفع ومبدأ الوقاية ومبدأ المشاركة في صنع القرارات المرتبطة بالبيئة. ينبغي تطبيق تلك المبادئ في الاتفاقية في كافة بنودها. كما يجب أن تكون الاتفاقية صكاً من أجل تطبيق الحق في بيئة صحية وينبغي أيضاً أن تحمي حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك حقوق الإنسان المهتدة بسبب المواد البلاستيكية كما نص على ذلك تقرير حديث¹ للمقرر الخاص في الأمم المتحدة بشأن السموم وحقوق الإنسان: حق الحياة والحق في الحصول على أفضل مستوى من الصحة يمكن الحصول عليه وحق السكن والحق في الحصول على المياه والصرف الصحي وحق الحصول على طعام ملائم وحق المساواة وعدم التمييز وحق الحصول على المعلومات وحق المشاركة وحق الحصول على علاج فعال. كما يجب أن تعمل الاتفاقية على حماية صحة العمال من خلال دعم **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل**². وينبغي أن تنفق البلدان كذلك على المبادئ والنهج اللذين اتفقوا عليهما ضمن سياق **إطار عمل المواد الكيميائية العالمي** الذي جرى اعتماده مؤخراً ويشمل ذلك المعرفة والمعلومات والشفافية وحقوق الإنسان والمجموعات في الحالات المستضعفة والمساواة بين النوعين الاجتماعيين والمقاربات الوقائية والانتقال العادل والتعاون والمشاركة

القسم 2 التدابير الرقابية

يحتوي هذا القسم خيارات ومسودة نص للالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة المقترحة وفقاً لنتائج النقاشات في **مجموعة الاتصال 1** أثناء الجلسة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية. ترتبط عدة أحكام بشكل مباشر أو غير مباشر بالمواد الكيميائية وبالتالي فإنها تشكل أساساً لمناقشة الأحكام المستقبلية.

1. البوليمرات البلاستيكية الأساسية

يتطلب هذا الحكم أن تقوم الأطراف باتخاذ التدابير الضرورية لتفادي الآثار الضارة المحتملة على صحة الإنسان والتخفيف من احتمال حصولها والناجمة عن إنتاج البوليمرات البلاستيكية الأساسية، بما في ذلك موادها الخام وسلانفها. وعليه، يعد الخيار الأول هو الأفضل كونه يوفر حماية أكبر لصحة الإنسان والبيئة.

يعد تقليل إنتاج المواد البلاستيكية خطوة ضرورية نحو تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ولكن التأطير الحالي للبوليمرات البلاستيكية الأساسية يبدو وكأنه يقول إن التقليل من استخدام البوليمرات البلاستيكية الأساسية وزيادة استخدام المواد المعاد تدويرها سيكون أمراً مفيداً، وذلك من خلال زيادة المواد البلاستيكية التي يعاد تدويرها في الاقتصاد على شكل "مواد بلاستيكية ثانوية". ولكن الدراسات أظهرت مراراً أن المواد البلاستيكية المعاد تدويرها تحتوي على مواد كيميائية سامة تؤدي صحة الإنسان والبيئة^{3, 4, 5}. وبالتالي، فمن المهم أن يتم ذكر المواد البلاستيكية بشكل صريح في الحكم وأن تولى استراتيجيات التقليل من إنتاج المواد البلاستيكية الأولية إلى تقليل المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة والقضاء عليها (بما في ذلك المونمرات والبوليمرات السامة).

2. المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق

يتطلب هذا الحكم من الأطراف ألا تسمح باستخدام مواد كيميائية أو مجموعات من مواد كيميائية وبوليمرات يجري إدراجها في ملحق مستقبلي أو أن تقضي عليها أو تحد منها أو تنظمها (استناداً إلى الخيارات الثلاث التي يتم النظر فيها).

يعتبر الخيار الأول هو الأفضل كون يوفر أكبر حماية لصحة الإنسان والبيئة. كما يعد الخيار الأكثر مرونة لأن إدراج المواد الكيميائية في ملاحق يمكن تحديثها من قبل الهيئة الرئاسية للاتفاقية سيحافظ على مرونة اتفاقية المواد البلاستيكية المستقبلية مع تطور المعرفة

¹ A/76/207: مراحل دورة المواد البلاستيكية وتأثيراتها على حقوق الإنسان – تقرير المقرر الخاص بشأن آثار الإدارة السليمة بيئياً والتخلص من المواد الخطرة والنفايات على صحة الإنسان.

² <https://www.ilo.org/declaration/thedeclaration/lang--en/index.htm>

³ Chaine, C., Hursthouse, A. S., McLean, B., McLellan, I., McMahan, B., McNulty, J., ... & Viza, E. (2022). Recycling plastics from WEEE: a review of the environmental and human health challenges associated with brominated flame retardants. *International journal of environmental research and public health*, 19(2), 766.

⁴ Gerassimidou, S., Lanska, P., Hahladakis, J. N., Lovat, E., Vanzetto, S., Geueke, B., ... & Iacovidou, E. (2022). Unpacking the complexity of the PET drink bottles value chain: A chemicals perspective. *Journal of Hazardous Materials*, 430, 128410

⁵ Brosché, S., Strakova, J., Bell, L., & Karlsson, T. (2021). Widespread chemical contamination of recycled plastic pellets globally. *International Pollutants Elimination Network (IPEN)*.

والاحتياجات العلمية. أما بالنسبة للفقرة الأولى، فسيكون من الملائم استخدام الصيغة الواردة في الخيار الثاني "الاستخدام والتواجد في" لتغطي المواد المضافة بغير قصد (NIAS) وكذلك المواد المضافة بقصد.

ترتبط الأحكام حول المواد الكيميائية بإنشاء قائمة من المواد الكيميائية والبوليمرات، بما في ذلك مجموعات من المواد الكيميائية. سيكون من الضروري أن يحتوي الملحق على معايير مناسبة لتحديد أي من المواد الكيميائية سيتم القضاء عليها والتخلص التدريجي منها، بالإضافة إلى قائمة أولية من المواد الكيميائية الإشكالية، بما في ذلك الإضافات والمونمرات والبوليمرات. وبالتالي، تعد الخيارات الواردة في خيار الملحق الأول أكثر خيار مناسب كونها تتضمن قائمة أولية وتتضمن كذلك مجموعة من المعايير لتحديد المواد الكيميائية التي يجب مراقبتها عند تحديث الملحق. تتماشى الإشارة إلى مجموعات المواد الكيميائية في هذا الخيار مع الأدلة والتوصيات العلمية من تجارب سابقة⁶،⁷ ونشير إلى وجود سابقة لتنظيم مجموعات المواد الكيميائية في معاهدة ستوكهولم.

وفقاً للمعاهدة، ينبغي السماح فقط بإعادة تدوير المواد البلاستيكية التي لا تحتوي على مواد كيميائية خطيرة. ونشير كذلك إلى أنه بموجب معاهدة ستوكهولم، لا يمكن إعادة تدوير النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة (POPs).

3. المنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية قصيرة الحياة وذات الاستخدام الأوسع والمواد البلاستيكية الميكروية المضافة بقصد

يهدف هذا الحكم إلى منع إنتاج المنتجات البلاستيكية "الإشكالية" أو بيعها أو توزيعها أو استيرادها أو تصديرها، بما في ذلك المنتجات قصيرة الحياة وذات الاستخدام الأوسع والمدرجة في أحد الملحق. سيكون من الضروري أن يتم النظر في إدراج المنتجات البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة (بما في ذلك المواد البلاستيكية المعاد تدويرها) ضمن هذا الملحق.

4. الإعفاءات المتاحة لأحد الأطراف عند الطلب

يرتبط هذا الحكم بالإعفاءات الخاصة بالمنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية قصيرة الحياة وذات الاستخدام الأوسع، وكذلك المواد البلاستيكية الميكروية المضافة بقصد. في حال تم النظر بالإعفاءات، سواء للمواد الكيميائية أو المنتجات، فإنه من المهم ما يلي:

- يجب أن تخضع الإعفاءات المقترحة لعملية استعراض حيث تكون الإعفاءات الممنوحة مخصصة لتطبيقات ضيقة ومحددة بشكل واضح وتعد ضرورية لأداء وظيفة المجتمع.
- يجب أن يلزم القطاع الصناعي بتوفير بيانات مع تبرير كامل وأدلة على عدم القدرة على العثور بديل، وإطار زمني للإزالة من السوق.
- لا يجب منح إعفاءات للإنتاج و/أو الاستخدام في البداية لأكثر من خمس سنوات عند إدراج مادة كيميائية/مجموعة مواد كيميائية في الملحق.
- ينبغي تبني قرار صريح من قبل [الهيئة الرئاسية] لوضع جدول زمني خاص بعملية تقييم الحاجة لتمديد أي من الإعفاءات الممنوحة بعد مضي خمس سنوات.
- لا ينبغي السماح بتصدير النفايات الناجمة عن الإعفاءات وذلك أثناء فترة الإعفاءات أو بعد انتهائها.

5. تصميم المنتجات وتكوينها وأدائها

⁶ برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة العامة لمعاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم (2023). المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية: تقرير تقني. جنيف.

⁷ معاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم (2023). الحوكمة العالمية للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المرتبطة بها. الأمانة العامة لمعاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جنيف. Geneva. Karen Raubenheimer, Niko Urho.

يتطلب هذا الحكم أن تقوم الأطراف بتحسين تصميم المنتجات البلاستيكية، بما في ذلك التغليف وتكوين المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية. ويتمثل الهدف من ذلك في التقليل من الطلب عليها مع زيادة سلامتها ومتانتها وإمكانية إعادة استخدامها وإعادة ملئها وإصلاحها والقدرة على استخدامها لأغراض أخرى وإعادة تدويرها والتخلص منها بشكل آمن وسليم بيئياً عندما تصبح نفايات.

- أثناء وضع هذا الحكم، من الضروري ألا يجري النظر إلا في المواد البلاستيكية الخالية من المواد الكيميائية الخطرة ليتم إعادة استخدامها أو إعادة ملئها أو استخدامها لغرض آخر أو إعادة تدويرها.
- يجب أن تمتلك المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية البديلة معايير الأمان ذاتها التي تمتلكها المواد البلاستيكية القائمة على الوقود الأحفوري، وذلك لأن المواد البلاستيكية القائمة على مواد بيولوجية يمكن أن تكون سامة كذلك وتحتوي على مواد كيميائية خطيرة.

حالياً، يجري استخدام مواد كيميائية خطيرة في المواد البلاستيكية دون أي رقابة أو شفافية أو إمكانية لاقتفاء الأثر بشكل فعلي أو حتى بغياها بشكل كامل. وبالتالي، يمكن أن يؤدي فرض استخدام مواد بلاستيكية معاد تدويرها أو جرى استخدامها سابقاً ضمن منتجات جديدة، دون معالجة تلك القضايا أولاً، إلى زيادة في التعرض إلى المواد الكيميائية السامة في المنتجات البلاستيكية وانبعثت تلك المواد الكيميائية، حيث إنه من الأرجح أن تحتوي المواد البلاستيكية المعاد تدويرها على مواد كيميائية خطيرة. وفي الواقع، فقد جرى توثيق وجود مواد كيميائية مثيرة للقلق في المواد البلاستيكية المعاد تدويرها، بما في ذلك مواد محظورة على المستوى العالمي، في منشورات خاضعة لمراجعة الأقران وتقارير علم-المواطن^{8,9,10,11}. يجب تعريف المواد البلاستيكية الآمنة والسليمة بيئياً على أنها تلك التي تخلو من المواد الكيميائية الخطرة وتمتلك القدرة على أن يتم اقتفاء أثر المحتوى الكيميائي فيها.

6. البدائل غير البلاستيكية

يهدف هذا الحكم إلى تعزيز الابتكار في البدائل غير البلاستيكية. ولكن يجب أن تضمن لجنة التفاوض الحكومية الدولية ألا يؤدي الابتكار إلى تبني منتجات وخدمات جديدة قد تكون على القدر نفسه من الضرر على صحة الإنسان والبيئة (على سبيل المثال التغليف الورقي الذي يحتوي على PFAS للاستعاضة عن التغليف البلاستيكي).

7. مسؤولية المنتج الممتدة (EPR)

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أن الهدف من هذا الحكم يجب أن يكون في زيادة مساءلة المنتجين، عوضاً عن زيادة إعادة التدوير. وعليه، يجب وضع أنظمة مسؤولية المنتج الممتدة بحيث تعزز التقليل وإعادة الملء وإعادة الاستخدام كما يجب أن تضمن، من خلال الالتزام بالسحب التدريجي والشفافية، عدم استخدام المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة.

أثناء وضع أنظمة مسؤولية المنتج الممتدة لاتفاقية المواد البلاستيكية، فإنه من المهم أن تأخذ لجنة التفاوض الحكومية الدولية بعين الاعتبار محدودية أنظمة مسؤولية المنتج الممتدة الراهنة. حيث لا تنقل الأنظمة الراهنة عادة مسؤولية المنتجين إلى خارج الحدود الوطنية، بينما من المهم أن تتناول مسؤولية المنتج الممتدة بموجب اتفاقية المواد البلاستيكية بشكل محدد المنتجات التي تتم تجارتها على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضع الحكومات إطار عمل تنظيمي ذي صلة لدعم تطبيق وتمكين مسؤولية المنتج الممتدة.

8. انبعثات المواد البلاستيكية وإصداراتها على امتداد دورة حياتها

⁸ IPEN. (2022). Brominated Flame Retardants in Plastic Products from China, Indonesia, and Russia
Institution: IPEN 2022 Goteberg, Sweden: https://ipen.org/sites/default/files/documents/ipen-bfr-2021-v1_6aq-en.pdf

⁹ J. Petrlik, B. Beeler, J. Strakova, S. M. A. o. Allo'o, T. Amera, S. Brosché, et al. (2022). Hazardous Chemicals
in Plastic Products: Brominated Flame Retardants In Consumer Products Made Of Recycled Plastic From
:Eleven Arabic and African Countries. Institution: IPEN-Arnika 2022 Goteberg-Prague
https://ipen.org/sites/default/files/documents/ipen-toxic-plastic-products-africa-v2_3w-en.pdf

¹⁰ A. Turner and M. Filella. (2021). Hazardous metal additives in plastics and their environmental impacts.
Environment International 2021 Vol. 156 Pages 106622. DOI: <https://doi.org/10.1016/j.envint.2021.106622>

¹¹ Hennebert. (2022). Hazardous properties of plasticisers that may hinder the recycling of plastics. Detritus
2022 Issue 21 Pages 35-44. DOI: 10.31025/2611-4135/2022.17227

يهدف هذا الحكم إلى تفادي انبعاثات وإصدارات البوليمرات والمواد البلاستيكية والقضاء عليها، ويشمل ذلك المواد البلاستيكية الميكروية والمنتجات البلاستيكية على امتداد دورة حياتها، إلى البيئة من مصادر يجري تحديدها في ملحق يتم وضعه مستقبلاً. يجب أن يضمن هذا الملحق أن يكون نطاق الانبعاثات الذي يجري مراقبته أوسع ما يمكن وأن يمنع الانبعاثات إلى البيئة بمختلف أنواعها وعلى امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية وأن يعالج:

- انبعاثات المواد الخطرة، بما في ذلك المواد البلاستيكية الميكروية، إلى التربة والماء ومختلف الأنظمة الإيكولوجية
- التقليل من تسرب المواد الكيميائية والتعرض إلى مواد سامة أخرى أثناء استخراج وإنتاج المواد البلاستيكية والبوليمرات والمواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في المواد البلاستيكية
- القضاء على تسرب الكريات والرقائق والمساحيق البلاستيكية في مراحل ما قبل الإنتاج
- التقليل من توليد المواد البلاستيكية الميكروية والمواد الكيميائية الخطرة أثناء مراحل الاستخدام والنفايات.

9. إدارة النفايات

يتمثل الهدف من هذا الحكم في ضمان إدارة النفايات البلاستيكية بطريقة آمنة وسليمة بيئياً على امتداد مختلف المراحل، مع أخذ التسلسل الهرمي بعين الاعتبار.

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات، وتماشياً مع التسلسل الهرمي للنفايات، أن تركيز الأحكام الخاصة بإدارة النفايات يجب أن ينصب على التقليل من توليد النفايات البلاستيكية والتخلص السليم من المواد البلاستيكية الموجودة حالياً. يجب أن يُدرج المندوبون حظراً على كافة أشكال إعادة استخدام وإعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة ضمن تدبير الرقابة هذا، وذلك على غرار حظر معاهدة ستوكهولم على إعادة تدوير النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة. فيغية تفادي إنتاج إصدارات سامة وانبعاثها جراء إدارة النفايات البلاستيكية، يجب تطبيق سياسات لتجنب الممارسات الخطرة مثل الحرق المفتوح والإحراق والحرق المشترك في محطات توليد الطاقة القائمة على الفحم وعمليات تحويل النفايات إلى طاقة والعمليات المشتركة في الأفران الاسمنتية وإعادة التدوير الكيميائية.

10. تجارة المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات المدرجة وتجارة النفايات البلاستيكية

يهدف هذا الحكم إلى حظر الحركة العابرة للحدود للمواد الكيميائية والبوليمرات والمواد البلاستيكية الخاضعة للتنظيم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النفايات البلاستيكية. وبما أن الاتفاقية تهدف إلى السيطرة على الآثار الضارة للمواد البلاستيكية ومكوناتها الكيميائية ونفاياتها، فمن الضروري فرض ضوابط تنظيمية على حركتها العابرة للحدود وضمان الشفافية. تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه بالإضافة إلى الحصول على رخصة للتصدير والموافقة المسبقة المسبقة، فإن اقتفاء الأثر يجب أن يشمل أنواع وأحجام ووجهة ما يتم تصديره من المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات، وكذلك النفايات.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك ضرورة لأحكام خاصة بالدول غير الأطراف لضمان الامتثال بأحكام الاتفاقية. تضمن أحكام التجارة الخاصة بالدول غير الأطراف أن ما يجري تطبيقه بين الدول الأطراف يتم تطبيقه أيضاً في تعاملاتها مع الدول غير الأطراف

11. التلوث البلاستيكي الراهن، بما في ذلك ضمن البيئة البحرية

يجب أن يُدرج المندوبون آلية لحشد التمويل وجمعه بغية معالجة التلوث قديم العهد، على غرار "صندوق التلوث البلاستيكي قديم العهد" يتكون من مساهمات من قطاعات أنتجت المواد البلاستيكية والمواد الأخرى ذات الصلة التي تشكل فيما بينها التلوث قديم العهد. يمكن أن تحذو اتفاقية المواد البلاستيكية حذو معاهدة ستوكهولم في معالجة مخزونات مبيدات الآفات المتهالكة، والتي تُشرك القطاعات ذات الصلة من أجل تمويل الأنشطة لإصلاح المواقع الملوثة بمبيدات الآفات والمناطق الساخنة. يجب أن تتبع تقنيات معالجة المواقع الملوثة بمواد بلاستيكية، بما في ذلك المواد الكيميائية والنفايات، أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (BET)، مثل التكنولوجيا القائمة على غير الاحتراق.

12. الانتقال العادل

تهدف هذه الأحكام إلى تعزيز وتسهيل الانتقال العادل والمنصف والشامل للمجموعات السكانية المتأثرة، مع إيلاء الاهتمام للمرأة والمجموعات المستضعفة، بما في ذلك الأطفال والشباب والسكان الأصليين أثناء تطبيق الاتفاقية.

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه أثناء تطبيق الانتقال، فمن المهم ضمان حماية العمال في كلٍّ من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك تطبيق معايير مرتبطة بالعمل فيما يخص بند المعلومات المقدمة للعمال بشأن المواد الكيميائية التي قد

يتعرضون لها على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية، بما في ذلك النفايات، وتقديم معلومات كاملة عن التركيب الكيميائي للمواد والمنتجات البلاستيكية التي قد يتعرضون لها وتوفير تدابير حماية ملائمة. تساعد هذه المعايير في ضمان تحقيق الحق الأساسي في بيئة عمل آمنة وصحية كما أقر بذلك [القرار ILC.110](#) من مؤتمر العمل العالمي في عام 2022.

13. الشفافية واقتفاء الأثر والمراقبة والملصقات التعريفية

تهدف هذه الأحكام إلى ضمان شفافية أكبر في سلسلة إمداد المواد البلاستيكية. هناك نقص واضح في الشفافية في إنتاج المواد البلاستيكية والمحتوى الكيميائي للمواد البلاستيكية وتجارة المواد البلاستيكية، بما في ذلك المنتجات والمواد والنفايات. سيكون هذا الجزء من الاتفاقية أساسياً للسماح بتطبيق الاتفاقية وحماية صحة الإنسان والبيئة. فمن أجل تحقيق تخفيض كبير في إنتاج المواد البلاستيكية وتجارتها، فمن المهم أن تتضمن الاتفاقية أحكاماً ملزمة قانوناً لاقتفاء أثر الأنواع والأحجام المختلفة للبوليمرات البلاستيكية والسلانف والمواد الخام المصنعة والمستوردة والمصدرة بالإضافة إلى كميات المواد الكيميائية المستخدمة في الإنتاج وأنواعها، من خلال متطلبات الشفافية والإبلاغ.

وبالتالي، سيكون من المهم المحافظة على الصيغة المقترحة بشأن تدابير الشفافية المطلوبة لتحديد المواد الكيميائية والتخلص التدريجي منها على امتداد سلسلة القيم.

يجب أن تستند تدابير الشفافية إلى مقاربة عالمية منسقة وتتضمن اقتفاء أثر أنواع وأحجام البوليمرات والمواد الكيميائية بالإضافة إلى توفير معلومات كاملة ومتاحة للعموم عن اقتفاء أثر كافة المكونات الكيميائية على امتداد سلاسل القيم. من الأفضل وضع متطلبات الملصقات التعريفية في ملحق لضمان المرونة مع التطورات والابتكارات المستقبلية. وعند وضع المتطلبات، فمن المهم ضمان الاتساق مع التطورات بموجب الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى مثل معاهدة ستوكهولم وإطار المواد الكيميائي العالمي (المعروف سابقاً بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية – SAICM).

القسم الثالث

التمويل

تقوم الأطراف بتوفير الموارد الضرورية للأنشطة الوطنية المخصصة لتطبيق هذه الاتفاقية.

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه من المهم تأسيس صندوق (أو مجموعة صناديق) متعدد الأطراف ومخصص للمواد البلاستيكية من خلال الصك الجديد، حيث تقدم الدول الأعضاء وغيرها من مصادر التمويل الأموال لدعم هذا الصندوق. تعاني مجموعة المواد الكيميائية والنفايات من نقص حاد في التمويل. وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي قدمه مرفق البيئة العالمية (GEF) للفترة 2022-2026، فإن التمويل غير كاف لتغطية تطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الحالية. فمن أجل ضمان أن يجري تمويل تطبيق اتفاقية المواد البلاستيكية على النحو الواجب، فمن الملح إنشاء صندوق متعدد الأطراف يمتلك تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به لاتفاقية المواد البلاستيكية. على الرغم من الإقرار بالتلوث كآزمة على مستوى الكوكب، على خلاف المناخ والتنوع البيولوجي، فإنه لا يمتلك تمويلاً خاصاً به لتطبيق التدابير الضرورية.

ينص الحكم الخاص بالتمويل على إنشاء رسم للتلوث البلاستيكي يتم دفعه من قبل منتجي البوليمرات البلاستيكية ضمن الولاية القضائية من أجل تطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع. يجب أن تضمن الاتفاقية أن يتم استخدام الأموال التي يجري جمعها من خلال ذلك الرسم في تطبيق الاتفاقية. سيحتاج التطبيق المتين إلى أنشطة تمكينية مدعومة مالياً تعد مطلوبة لتطبيق الالتزامات بموجب الاتفاقية. ستتطلب تلك الأنشطة التمكينية دعماً مالياً من أجل، وعلى سبيل المثال، رفع سوية الوعي وبناء القدرات والرقابة والإبلاغ ومشاركة أصحاب الشأن.

العمل ما بين الجلسات

يجب أن تضع لجنة التفاوض الحكومية الدولية خطاً قائماً على عمل ما بين الدورات تقوده البلدان بما في ذلك إنشاء مجموعات عمل تناقش معايير تحديد قائمة المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المواد البلاستيكية التي سيتم إدراجها ضمن ملاحق الاتفاقية. كما يجب أن تأخذ اللجنة على عاتقها تناول قضية التمويل الكافي والقابل للتنبؤ من أجل تطبيق الاتفاقية، وأن تقترح أدوات لتنفيذ "مبدأ الملوث هو من يدفع" لتحصيل الشركات مسؤولية التلوث البلاستيكي.

يجب أن يركز العمل أثناء انعقاد اللجنة وكذلك العمل ما بين الجلسات على التدابير الملزمة قانوناً. يجب ترك المقاربات الطوعية المحتملة إلى نقاشات مستقبلية أو نقاشات في محافل أخرى.

معلومات إضافية:

- موقع الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات الخاص بالمواد البلاستيكية: StopPoisonPlastics.org
- الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات 2023، المواد السامة الإشكالية: [القضاء على المواد الكيميائية البلاستيكية الضارة من خلال اتفاقية المواد البلاستيكية](#)
- الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات 2022، [تحسين الرقابة لحماية صحة الإنسان من المواد البلاستيكية](#)
- الموقع الإلكتروني للجلسة الثالثة جمعية الأمم المتحدة للبيئة (الجلسة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية – INC3): <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-3>
- [معاهدات بازل وروتردام وستوكهولم \(2023\)](#). الحوكمة العالمية للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المرتبطة بها. الأمانة العامة لمعاهدات بازل وروتردام وستوكهولم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جينيف. Karen Raubenheimer, Niko Urho.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2023) [المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية – تقرير تقني](#)
- نص هيكل المسودة للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي بما في ذلك ضمن البيئة البحرية ([UNEP/PP/INC.3/4](#))